

الخلاف «الإسرائيلي» - الأميركي

■ حميدي العبدالله

لم تعد الخلافات «الإسرائيلية» الأميركية خافية على أحد. فليس المظهر الوحيد لهذه الخلافات الطلب غير المسبوق الذي قدمه رئيس وزراء العدو للتحدّث أمام الكونغرس من دون الحصول على موافقة الإدارة الأميركية، والذي أثار توتراً في العلاقة بين الطرفين، بل إنّ المفاوضات الأميركية - الإيرانية حول الملف النووي الإيراني، والتصعيد الذي افتعلته الحكومة «الإسرائيلية» على الجبهة الشمالية، والانتقادات التي توجه لسياسة أوباما في سورية من قبل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل»، تشكل جميعها مظاهر لهذا الخلاف.

ولم يكن موضع سجال أو تقييمات متعارضة مبدأ وجود خلافات أميركية - «إسرائيلية»، لكن النقاش والسجال، وحتى التقييم، انتقل إلى مستوى جديد له علاقة بأرضية هذا الخلاف السياسي، وما إذا يمكن افتراقاً بين واشنطن وبين تل أبيب، أو يمثل الخطوة الأولى على طريق هذا الافتراق.

لا شك أنّ العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، هي علاقة استراتيجية تعكس ترابطاً عضوياً يجعل من الصعب، بل من المستحيل، حصول افتراق بين الولايات المتحدة وبين الكيان الصهيوني، لا الآن ولا في المستقبل ولن يحدث هذا الافتراق إلا في حالة واحدة، وهذه الحالة غير متوقعة في مدى تاريخي منظور، وهي تغيير النظام الأميركي ذاته من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

الخلاف بين إدارة أوباما وبين حكومة نتنياهو يعدكس الخلاف داخل الولايات المتحدة حول سياسة أوباما الخارجية على جميع الصعد. فجناح اليمين من النخبة الحاكمة الأميركية، والجناح المؤيد تاريخياً لإسرائيل»، يشكلان معسكر الحرب في الولايات المتحدة. أي المعسكر الذي يسعى إلى فرض وحماية المصالح الأميركية في الخارج عن طريق القوة العسكرية غير مكترث للنتائج الحروب خاضتها الولايات المتحدة حتى الآن، والعواقب الخويمة التي تركتها هذه الحروب على الاقتصاد الأميركي، وعلى قدرات الولايات المتحدة العسكرية ومكانتها الدولية، وغير مكترث للتحولات الدولية التي تجري والتي تعيد صياغة معادلات القوة على الصعيد الدولي، بما يحد من قدرة الولايات المتحدة على الاضطلاع بالدور الذي سعت إليه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وسقوط النظام الدولي ثنائي القطب.

هذا الانقسام داخل الولايات المتحدة يشق النخبة الحاكمة، بما فيها مرتكزات القوة اليهودية ممثلة بالشركات أو البيوتات المالية، والأرجح أنه سيوف يمتد إلى داخل الكيان الصهيوني، لوجود ترابط موضوعي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على جميع المستويات، ولا سيما الصعيد الاقتصادي، وهذا الواقع يرتب نتيجة على جانب كبير من الأهمية، تستدعي العناية الواكبة من قبل المحللين والخبراء، ومفادها أنّ الافتراق مستحيل ولكن زوال الخلاف مستحيل بنفس القوة، وسيتعاطل وثائبر هذا الخلاف كلما كبرت التحديات التي تحدّ من فعالية السياسات الأميركية، وكلما تقلصت قدرة التهريب لدى الكيان الصهيوني.

العالم يتغيّر بسرعة ولا مكان للقائد الأوحـد

■ سعد الله الخليل

تأتي زيارة ستيّفان دي ميستورا إلى دمشق لعقد سلسلة من اللقاءات الرسمية بالتزامن مع تطورات الساحتين الإقليمية والدولية.

المبعوث الأممي إلى سورية يتسلح بنجاح موسكو في تحريك الجمود على الساحة السياسية والإنسانية بانتظار التعاطي مع القوى السياسية وتحريك تفاعل تلك القوى مع مبادرته.

تطوّرات تطاول الملفات الخلافية الرئيسيّة بين محوري الشرق والغرب، وهو ما بات واضحاً ولا يُخفى على أيّ من المتابعين للشأن العالمي، فحين يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه لن يقبل بعالم يقوده زعيم واحد، وهو الأميركي بالطبع، يفعل ما يحلو له ويسمح للأخرين بالتحرك وفق مطالبه فقط، فإنه يبيّث العودة الواضحة لثنائية القطب العالمية التي أدركت حقيقتها واشنطن وتتعمّد تجاهل الاعتراف بها لأسباب تبدأ عند حدود هيبتها التي لن تفرط بها ولا تنتهي عند رغبةيها في الإسماك بأدواتها وحلفائها واستثمارهم حتى الرمم الأخير.

من أوكرانيا إلى اليمن مروراً بسورية ولبنان والعراق، فالغرب الذي أقرّ باستحالة السير في الحرب على روسيا من البوابة الأوكرانية أقرّ باستحالة السير في خط الحرب، ولعل تصريح المستشار الألماني أنجيلا ميركل وتأكيدهما أن الصراع الأوكراني لن يحل عسكرياً و اعتراضها على الاقتراح الأميركي بإرسال أسلحة إلى كييف، وهذا ما أكده جون كيري بعدم وجود خلاف مع أوروبا في الملف الأوكراني وإقراره بالسير نحو الحل السياسي. في سياق الحراك العالمي يبدو مفاجئاً لقاء وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف للمرة الثانية منذ وصولهما إلى ألمانيا على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن خلال أقل من 48 ساعة، أكد عقدها ظريف بالإصرار على رفع العقوبات كشرط لأيّ اتفاق نووي، والذي تزامن مع تصريحات تؤكد إعلان قائد الثورة الإسلامية السيد علي خامنئي موافقته على الاتفاق النووي مع التسوية التي طالما أكد أنّ عدم توقيع اتفاق أفضل من توقيع اتفاق سيئٍ بالنسبة ل طهران، فتكرار الاجتماع ومسار المحادثات وتصريحات السيد خامنئي توحى بسير الأمور نحو اتفاق شامل يؤكّد سلمية الملف النووي ويوثق حق طهران في التخصّيب ويدخل إيران نادي الدول النووية.

في المقابل الآخر من ضفة الخليج تسير الأمور في اليمن السيد نحو حسم الخلافات السياسية والانتقال بالبلاد نحو مشاركة سياسية بعيدا عن سيطرة أي طرف، وفق معادلة رغبة الأطراف القادرة على الاستئثار والتفرّد بالقرار اليمني وإصرارهم على المشاركة، ما يعني تحزّر اليمن من التأثير والتخريب السعودي في ساحةٍ طالما اعتبرتها الرياض حديقته الخلفية وملعبها الأوحد في صخفظها وحربها ضدّ إيران.

من اليمن إلى العراق حيث تزداد رقعة سيطرة القوات العراقية وقوى الحشد الشعبي على الأرض بعد طرد مسلمي تنظيم «داعش» من كامل محافظة ديالى بعد معركة شرسة لتصبح ديالى أول محافظة من بين أربع محافظات محرّرة بالكامل من التنظيم الإرهابي بجهد عراقي خالص، حيث انكسر التنظيم بشكل سريع أمام القوات الأمنية والقوات المساندة لها من المتطوّعين، ويخسارة التنظيم ديالى تعنى تركيا بهزيمتها الثانية دأشياً بعد خسارة رقعة عين العرب في سورية مع معركة مزدوجة الأبعاد أولاها داعم ومنظف «داعش»، والثاني خسارتها معركة في حربها التاريخية مع الأكراد وما بين ديالى وعين العرب تتوالى هزائم التنظيم التركي في الحسكة والقامشلي على يد الجيش العربي السوري ووحداث حماية الشعب الكردي وبقوت المقاومة الشعبية الريفية، ولعل خسارة التنظيم أكثر من 30 قرية خلال أسبوعٍ وإتقان محالا للشك بتفوق التنظيم الذي لطالما حاول بث الرعب في النفوس، وصوّرته البروباغندا الأميركية التي تدور في فلكها بأنه لا يُقهَر، فإذا به يتلقى الهزائم الواحدة تلو الأخرى والتي امتدت إلى نقاط نفوذ التنظيم في حمص وريفها والتي تكشف الأخبار خسارت يومية للتنظيم، ولا يبدو حال التنظيمات الأهلية في جنوب سورية بأفضل حال من أشقاتها في الشمال والوسط فبعد الصفعة التي تلقاها العدو «الإسرائيلي» في مزارع شبعا يدرك أنه غير قادر على التمادي أكثر بعد انتقال موازين الردع لمحور المقاومة في اختيار توقيت ومكان عمليات الردء، ولعل تصريح نتنياهو بجوبج الرد خير دليل على فشله وعجزه عن أيّ مبادرة على الأرض تنقذ مجموعات النصرة الجناح «الإسرائيلي» على الأرض السورية عن من التهاوى أمام ضربات الجيش العربي السوري.

تسارع التسويات على الملفات الخلافية يؤكّد أنّ مشهد النهايات يقرب والعالم ككلّ

والشرق الأوسط يتغيّر، وروسيا وحلفاؤها يثبّتون استحالة وجود قائد أوحد للعالم، والأيام

القريبة المقبلة كلفية بالكشف عن تفاصيل هذا التغيّر.

«توب نيوز»

أوهام بأداة ورهانات خاسرة

تواجه الثورة اليمنية من خصومها الإقليميين والمحليين ما سبق وأن واجهته سورية والمقاومة وإيران من طرق تفكير وتخطيط وتوقعات.

خلال ثلاثين عاما قام تخطيط أميركا وحلفائها لإخضاع إيران وتطويرها على الحصار والعقوبات ورفع التوصل إلى تقاهمات، وخلال ثلاثين عاما كانت إيران تبني صناعات جديدة ويستغني اقتصادها عن الخارج ويرتفع سقفها التفاوضي.

خلال سنوات ما بعد التحرير واجهت المقاومة رهانا داخليا من الخصوم على تردها عندما يلجؤون بالفتنة ورهانا «إسرائيليا» بالترجع عندما يصل الأمر إلى حافة الحرب، فكان السابغ من أيار وعلية مزارع شبعا.

خلال سنوات الأزمة السورية كان رهان خصوم الداخل وحلف الحرب في الخارج أنّ الجيش سيقسم وأنّ الرئيس ستضغف عزمته وكلما مرّ زمن بدأ الجيش أشدّ وحدة والرئيس أشدّ عزما والشعب يزداد التلقا حولها.

يواجه ثوار اليمن منذ البداية رهاناً على خشيتهم دخول صنعاا وتهمزهم من تحلّ مسؤولية السلطة وحدهم، وكل يوم يمين يثبت الثوار إيمانهمكهم بالعاصمة ويتقدّمون لإسماك السلطة، ما بقي تردّد الآخرين في الشراكة كورة للإنتراز.

أغبياء يخسرون لغياتهم.

التعليق السياسي

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

لماذا الكشف عن الدور الأميركي في اغتيال القائد مغنية؟

المردود العكسي للاغتيالات

تراجحت جملة من القضايا لإدراجها على سلم أولويات مراكز الفكر والأبحاث الأميركية، أهمها الجدل الصحاخ المرافق لإقرار الميزانية السنوية لعام 2016، وكشف وكالة المخابرات المركزية عن إشراكها جهاز «الموساد» في تنفيذ عملية اغتيال القائد الشهيد عماد مغنية في دمشق عام 2008.

سيستعرض قسم التحليل مسألة الاغتيال السياسي، بالإشارة إلى مقم سياسة الاغتيالات «المفضلة لدى الكيان الاسرائيلي»، وعادة تُؤدّي إلى نتائج غير محسوبة.

صراع الخلافة: عُمان بعد السعودية

سلط معهد كارنيغي الضوء على «الآلية المعقدة لخلافة السلطان كما نصص عليها القانون الاساسي»، لا سيما أن «مجلس العائلة الحاكمة

في إجراء غير معهود، اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية بمسؤوليتها «المشتركة مع الموساد» في اغتيال المسؤول العسكري في حزب الله، الشهيد عماد مغنية، عام 2008. وجاء الاعتراف عبر نشر رواية متزامنة في صحيفة «واشنطن بوست» 30 كانون الثاني 2015؛ واسبوعية «نيوزويك»، 31 كانون الثاني؛ تقاطعت روايتهما بالعديد من المحطات والتفاصيل، لا سيما أنّ المشترك بينهما هو المصدر عينه. جاء ذلك من دون مسبقات أو تطورات ظاهرية في الفترة الراهنّة تستدعي الكشف عن مسؤولية الاغتيال، وهما الجهازان الأبرز عالمياً بعمليات القتل والاغتيال. ما يهيئنا في سرية الرواية إقرار الوكالة بأنها مسؤولة عن إجراء التجارب على العجوة النافسة في الأراضي الاميركية وتسليمها لمحطة الاستخبارات في المنطقة «موروا بالأراضي الأردنية». اما ما تبقى من تفاصيل وأدعاءات فلا يعود يندرج تحت باب التكهّنات والحرب النفسية، حتى وإن كانت تتضمنّ معلومات تبدو واقعية ومقنعة للوهلة الأولى. ومنها ما نقل عن نائب الرئيس الاميركي السابق، ديد تشينبي، بإجراء محاكمة هاتيفة مع رئيس الوزراء «الإسرائيلي»، السابق، يهود اولمرت، لتنهئته، والإشادة بتعاونه لإنجاح العملية» فور الاغتيال.

الرسائل الكامنة

من البديهي طرح جملة تساؤلات تتعلق بالدافع او جملة الدوافع التي استدعت الوكالة للكشف عما يعتقد واثبتت التحقيقات والدلائل المادية مسؤولية الطرفين فيها بامتياز: خاصة في ظلّ حادثين بارزين: الاولي، المفاوضات النووية مع ايران والحرب الاستخبارية الباردة معها؛ والثانية، عملية حزب الله العسكرية في مزارع شبعا ضدّ دورية عسكرية «اسرائيلية»، وما أعقبها من تصريحات للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وأبرز ما اشارت اليه وسائل الاعلام الغربية بشكل خاص أنّ «ما قبل العدوان الإسرائيلي في الجولان ليس كما بعده... ونهاية ما كان يُعتبر قواعد الاشتباك»، وما تناقلته الاوساط المحلية بأنّ الحزب تعهّد «بملاحقة العدو أينما كان وكيفما كان وفي أيّ مكان»، مستحضرا مقولة القائد الفلسطيني وديع حداد «وراء العدو في كل مكان»، إذ تشير بعض الروايات الى تمكّن الموساد من اغتياله بدسن السّم في نوع مفضل له من الحلوى او الشوكولاته، وقضى يوم 28 آذار 1978.

يُذكر أيضاً أنّ الفترة الراهنّة تشهد «ترشاقاً علنياً بين واشنطن وتل أبيب»، على خلفية ما اعتبره البيت الابيض «حشر نتنياهو نفسه في المشاحنات الداخلية الأميركية»، أي الصراع العلني بين البيت الابيض والكونغرس، والتي يعبرتها البعض مبالغا في التفسير إلى احد العوامل التي دفعت الوكالة لإعلان. توتر العلاقات بين اوباما ونتنياهو ليس جديداً، ولا ينبغي تضخيمه إلى درجة تصويره أزمة مستعصية تهدّد العلاقة العضوية مع الكيان «الإسرائيلي».

الاتزام الصارم بالاسلوب العلمي للتحليل يقتضي البحث في القضايا والابعاد غير البارزة، ومقاربتها بما يحدث من أجل التوصل الى استنتاجات حقيقية تقترب من جوهر المسألة بعيدا عن التهوريل والإيحاء والإذعاء.

قبل اللووج في الدوافع البيئّة المستترّة لإعلان السياسة، تجدر الإشارة إلى جملة من العمليات المرتبطة مباشرة بسياسة الصراع الاستراتيجي في المنطقة بين المشروع الأميركي وأدواته واعوانه المحليين، وبين الفئات الشعبية المناهضة له والمسحوقة وهي الغلغلية.

أبعاد مكتومة

أولى تلك العمليات ما كشفته «ويكيليكس» من وثائق سريّة تتعلق باختراق الأجهزة المركزية لمعهد «ستراتفور» الاستخباري الأميركي، عام 2011، حول أبعاد التدخل العسكري والاستخباري الأميركي في المنطقة، وما دلت عليه من ردود فعل لإعلان «حزب الله» كشفه عن اعتقال خلية تجسسية تتبع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي وصفها بأنها «جزء يسير» مما لديه»، 10 كانون الاول 2011. وأوضح المعهد أنّ حزب الله «رمي بإبلاغ رسالة قاسية إلى وكالة الاستخبارات بأنه يتعيّن عليها الكف عن اللعب بالساحة اللبنانية».

شبكة التقرّيزون الأميركية، ايه بي سي، 20 تشرين الثاني 2011، اوضحت حجم الضرر الذي أصاب محطة وكالة الاستخبارات بالقول «تبيّن أنّه كانت هناك (في لبنان) حلقتا تجسس منفصلتين استهدفتا ايران وحزب الله... والثلاث نجدهم أمرهما بصورة منفصلة بيد انهما تسمّيتا بانتكاسة هامة للجهود الولايات المتحدة بتعب نشاطات إيران النووية وعمليات حزب الله المناهضة لإسرائيل»، وأضافت تقلا على لسان مسؤولين اميركيين أنّ «الضرر الناجم عن شبكة التجسس في لبنان كان أشدّ من المعتاد... الضرر أصاب سز المهنة في مقتل».

الحرب الاستخبارية بين الولايات المتحدة وإيران لم تهّد، واستطاعت ايران تعقب واقتفال عدد من المتهمين بالتجسس لصالح وكالة الاستخبارات المركزية، بمن فيهم عناصر أميركية أشهرها «عنصر مكتب التحقيقات الفيدرالي روبرت ليفنسون... الذي اختفى أثره» في ايران في شهر آذار عام 2007؛ فضلا عن آخرين من أصول إيرانيةٍ التي القبض عليهم.

نشرت وكالة «اسوشيتد برس» الأميركية لاندباء تقرّيرا يوم 12 كانون الأول 2013، يوضح علاقة ليفنسون بوكالة الاستخبارات المركزية، تبعثها صحيفة «نيويورك تايمز» باستعراض تاريخ علاقته المطوّل لصالح الوكالة. في المقابل، استطاعت الأجهزة الأميركية «بمساعدة الموساد، كما يعتقد» النيل من العلماء الإيرانيين في شى المجالات النووية والعلوم الطبيعية.

في باب المعطيات الداخلية الأميركية، تشير إلى حادثتين لا ترباط بينهما في البداء، لكنهما تكملان المشهد الداخلي ودوافعه.

الدور التقليدي للوكالة

الأولى، إصدار المحكمة الفيدرالية حكما يدين ضابط الاستخبارات السابق، جيفري ستيرلنغ، 27 كانون الثاني 2015، بالكشف غير المصرح عن معلومات تتعلق بالامن القومي «سربها لصحافي في جريدة نيويورك تايمز، جيمس رايزن»، كما ورد. وجهت التهمّة بالبداية الى الصحافي المذكور للضغط عليه بالكشف عن مصادرهِ التي استقى منها معلوماته المنشورة، وواجه بشجاعة تهديدا قضائيا بسجنه 18 شهرا ان لم يمثل للكشف عن مصادرهِ، واستمرّ بالرفض الذي رافقته حملات تضامن مكثفة لحماية حقوقه في التعبير الممنوص عليها دستوريا.

نواة الاتهام المزودج تتعلق بمعلومات ضمّنتها رايزن في كتابه

لم يلتزم شمله للحظة»، مما يفتح الابواب على مصراعها لبروز «عناصر لا تنتمي إلى العائلة الحاكمة وارتباطهم العضوي بالسلطان قابوس حصراً». وحذر المعهد من أنّ المرحلة المقبلة قد تشهد تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة... بيد أنّ المجتمع العُماني المدني الناشئ سيحجم عن منح الزعيم المقبل ثقة الأبوّة الاستبدادية التي وفرها جيل الأباء للسلطان قابوس».

إيران

طالب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «الولايات المتحدة واوروبا» الإعداد لمرحلة قد تقشل فيها المفاوضات الجارية، مما يستدعي «النظر بإنزال سلسلة عقوبات منسقة أو تشديد القيود على برنامج إيران كبديل لذلك»، وتنبه الغرب بالقول أنّ روسيا والصين لن تدعمتا تلك الخطوات على الأرجح، بيد أنهما لن يُفضلا صيغة

1+5 العقابية...» واضاف انه يتعيّن تشديد تدابير السياسات الغربية لإقناع إيران بأنّ «تدخلاتها في الأزمات الإقليمية سيكلفها كثيراً». فنّد معهد هدسون أسس استراتيجية الرئيس أوباما حول إيران التي تستند إلى «دمج إيران في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي... بدلا من ممارسة مزيد من الضغوطات عليها». وأوضح أنّ الرئيس أوباما «يعتقد جازما بأنّ استراتيجيةه تُؤثي ثمارها... حتى لو تطلبت عقد من الزمن او 15 عاما أو حتى 20 عاما».

أفغانستان

نبّه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إلى تردّي الأوضاع الأمنية في أفغانستان بشكل «أسوأ كثيرا من الصورة التي تظفها وزارة الدفاع وقيادة القوات الدولية... مشيراً إلى إخفاق جهود الولايات المتحدة وحلفائها في رعاية وتدريب»



«حالة حرب: التاريخ السريّ لـ«سي آي أي» وإدارة الرئيس جورج بوش» الين، إصدار 2006. تتعلق بالعمليات السرية ضدّ إيران وتعمير رسم بياني «ملغوم» للحوادث النووية عبر عنصر روسي سلمها إلى عميل اميركي في ايران تبينّ في ما بعد أنه عميل مزدوج والذي سلمها بدوره إلى السلطات الإيرانية. وصف رايزن المشرفين على العملية في مقرّ وكالة الاستخبارات بأنهم أرفقوا الرومات المشار اليها تفاصيل أخرى «قد تستخدم في الكشف عن هوية كافة جواسيس الوكالة تقريبا داخل إيران». وأوضح انه بناء على ما تقدم استطاعت السلطات الإيرانية اعتقال كافة عناصر شبكة التجسس داخل إيران.

الحادثة الثانية تمّت بإعلان الرئيس أوباما، يوم السادس من شهر كانون الثاني الماضي، عن اختياره ديفيد كوهين لمصعب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، في إشارة إلى «البيض من في وزارة المالية كمساعد الوزير لشؤون الإرهاب والاستخبارات المصرفية، ولعب دورا محوريا في تطبيق العقوبات الأميركية على كل من سوريا وإيران. كما شارك كوهين في «عدد من الاجتماعات رفيعة المستوى في البيت الابيض تناولت مسائل متعدّدة شملت سورية واوركرانيا وإيران وجهود مكافحة الإرهاب»، وفق تصريحات نائب مستشار الأمن القومي بن روس.

اللائق في هذا التحيين ردود فعل وابتهاج اللوبي اليهودي و«إسرائيل»، التي اوضحت أنّ طاقم وكالة الاستخبارات المركزية كان «يشغله الواسب منذ تاسيسها»، في إشارة إلى «البيض من الغتلغو ساكسون البروشنتانت»، ووافضت الصحف «الإسرائيلية» أنّ المدير السابق لمحطة الوكالة في تل ابيب كان يهودياً؛ بالإضافة إلى مدير الالقاب اليهودي الأسبق، جون دويتش، 1995-1996.

كوهين أضحي اليهودي الثاني في تراتبية أهمّ المناصب داخل الإدارة الأميركية، بعد مسؤوله السابق وزير المالية جاكوب لو. وجاء في أحد التعليقات لصحافي «الإسرائيلي» يوسفي يميلان أنّ كوهين عمل بشكل وثيق مع «جهاز الأمن الاسرائيلي – الشين بيت، في سياق توقيف تدفق المال لحركة حماس، وبشكل أخصّ في الجهود المشتركة لتلقّب آلية تمويل حزب الله ومحاولات ايران للتلمص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها».

رسائل سياسية متعدّدة الأطراف

في العودة للتوقف عند الدوافع المعلنة، تشير إلى ما تناقلته الصحف «الإسرائيلية» وشاطرتها وسائل الاعلام الأميركية بأنّ «الكشف رمى توصيل رسالة قاسية إلى حزب الله وإيران...»، للحذ من تنامي نفوذهما في الإقليم عبر الإشارة إلى «اليد العلوي للاستخبارات».

ايضا، يجمع عدد كبير من خبراء الامن والسياسة الأميركيين ان «ادارة الرئيس اوباما تقف مباشرة وراء التسريب...» نظرا إلى العلاقة المتوتّرة مع حزب الله، أحد أهدافها ربما توجيه تهديد مبطن بأنّ «حاجةة إلى الولايات المتحدة لا يقدر على التصحية بها وعليه التزام التهيدته»، كما يتعيّن عليه التذكر بأنه «الشريك الأصغر في تحالف تقوده دولة عمليّ». يشير مسؤولون اميركيون بشدة إلى الدور المركزي والعميق لوكالة الاستخبارات المركزية في اغتيال القائد عماد مغنية، بينما «لعب الموساد دورا مؤازرا...»

كما يذهب البعض إلى القول إنّ الرسالة الأخرى إلى نتنياهو وأنّ الولايات المتحدة لديها كمّ هائل من الاسرار التي من شأن الكشف عنها لإحاق الضرر بنتنياهو أو أن لم يرتدع عن اتخاذ مواقف «تحرّج» الرئيس اوباما.

من ضمن احتمالات الدوافع ايضاً النزعة العدوانية لعدد من كبار مسؤولي أجهزة الاستخبارات الأميركية، والذين ينسقون خطواتهم على وقع تازيم التوترات الراهنّة في المنطقة. لكن نظرة سريعة على سجل الرئيس أوباما في تعقب وملاحقة ومقاضاة أي موظف حكومي ضالع في تسريب معلومات «محرّجة سياسيا»، يستبعد ذلك البعد كما تبينّ أيضا في مقاضاة الثنائي رايزن – ستيرلنغ بصورة مهينة تمّ عن عقد دفين. كما تجدر الإشارة إلى أنّ اغتيال عماد مغنية تمّ في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ومن ثمّ فإنّ المعلومات المسرّبة ذات الطبيعة الاستخبارارية لا ينطوي عليها توريث إدارة الرئيس اوباما بل تشير إلى تلك العلاقة العضوية والعملية لجهازى الوكالة المركزية و«الموساد».

استراتيجية الاغتيالات وثمارها

تعود الاغتيالات الى عمق تاريخ البشرية كوسيلة مكثّلة لسياسات وقوى ومصالح قائمة. والاغتيالات السياسية لاحقت لسياسة الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية بصعودها على المسرح الدولي، ووفرت الغطاء اللازم لحليفها «إسرائيل» في التمادي بتوسيع ساحة الاغتيالات الى مناطق متعدّدة من العالم دون رقيب او محاسبة. ودخلت عامل طائرات الدرونز ضمن

أراء

القوات الافغانية. وأوضح أنّ استراتيجية الرئيس أوباما بتقليص الإنفاقات العسكرية مصحوبة بخفض مستوى الحضور الاستشاري للقوات الاميركية... قد تُؤدّي إلى شل جهود المرحلة الانتقالية، مما قد «يستدعي تعزيز الجهود لتواجد عسكري طويل بالغ الضرورة لتحقيق النجاح».

الموازنة السنوية لعام 2016

حثّت مؤسسة هاريتاج قادة الكونغرس بتريكيته الجديدة على «زيادة منسوب موازنة الدفاع المقرّرة للعام المقبل بحيث تصبح 584 مليار دولار... الضرورية لإعادة بناء القوات المسلحة عقب تخفيضات مستمرة عبر ست سنوات». وطالبت المؤسسة بضمان نسب زيادة الإنفاق العسكري المقبلة وعدم تعريض الأمن القومي لمقتضيات برامج الإنفاق الأخرى.

قائمة الموارد المتاحة للاغتيالات اكبر دليل على إدراك الطرفين باستمرار مسلسل الاغتيالات لعناصر وقيادات وكفاءات في مختلف الاختصاصات الرامية إلى الارتقاء بالحياة الإنسانية إلى مستويات أرفع.

تبرز بين الجبن والأخر صيحات تنادي بمراجعة سياسة الاغتيالات نظرا إلى ما تلحقه من ضرر بسعة الولايات المتحدة وموردها المادي على الطرف الفاعل. وأشارت بعض وسائل «ويكيليكس»، الى مذكرة داخلية لوكالة الاستخبارات، مؤرّخة يوم 7 تموز 2009، تتساءل عن مدى نجاح سياسة «الأهداف ذات القيمة العالية»، او اغتيال المستهدف عناصر محددة عبر العالم تنوي التخلص منها. وورد في إحدى تلك الوثائق ما توصلت اليه الوكالة من استنتاج بأنّ محاولات الاغتيال التي مارسها القوى الاستعمارية والنظم الاستبدادية لم تلحق في إخماد ثورات الشعوب العالمية؛ فضلا عن أنّ الاعتماد المكثف بشنّ غارات جوية على أهداف منتقاة عادة ما تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.

استعرضت دراسة الوكالة التي قامت بها «مؤسسة راند» التجارب النووية ومقاومة الاحتلالات في: افغانستان 2001–2009؛ الجزائر 1954–1962؛ كولومبيا 2002–2009؛ العراق 2004–2009؛ فلسطين المحتلة –1972 منتصف التسعينيات، ومن ثمّ شهر حزيران 2009؛ البيرو 1980–1999؛ أيرلندا الشمالية 1969–1998؛ وسري لانكا 1983–2009. كما تضمنت المشهد في كلّ من الشيشان وليبيا والباكستان ونيابند.

توصيات الدراسة أتت برسالة تحذيرية من مردود الاغتيالات على المدى الأبعد «قد يوسعها زيادة مستويات دعم الشعب للحركات المسلحة، لاسيما بعد وقوع ضحايا من المدنيين العزل. وافرّت الدراسة بدور العمل النفسي للحركات المسلحة وتراجع أهمية دور طرفي الصراع أمام مدى إدراك المزاج الشعبي لما يجري من أحداث». في الشقّ المتعلق بالاغتيالات في فلسطين المحتلة، اوضحت الدراسة «تعزيز اواصر العلاقة» في صفوف المسلحين «ورفعت منسوب الدعم الشعبي لقيادة المتشدّدين، حسبما أفاد مسؤولون في الفصيلة الأميركية في القدس وقسم اعداد التقارير السرية.» يتضح أنّ الوهجة لا تحدّد استمرار برنامج الاغتيالات. في ما يخصّ الثورة الجزائرية أوردت الدراسة أنّ «هدف جبهة التحرير الوطني الجزائرية استفزاز ردّ فعل الفرنسيين الذين عاقبوا عموم الشعب الجزائري، وأدى تزايد عدد ضحايا المدنيين إلى ترسيخ شعبية الجبهة...» واستعرضت الدراسة لجوء الاحتلال الفرنسي إلى اعتراض طائرة مدنية كانت تقلّ الرئيس الأسبق أحمد بن بيلا، «المعتدل نسبيا بين صفوف القادة»، وأربعة قياديين آخرين مما «تسبّب في تعزيز نفوذ قيادات الداخل الجزائري المتشدّدين... وخلصت بالقول أنّ «الإجراءات الفرنسية القاسية... أسهمت في تراجع التأييد داخل فرنسا وكذلك التأييد العالمي، مما أدى إلى تحقيق الجزائر استقلالها عام 1962».

تحدّيات تمّ تجاهلها

أدرجت الدراسة التحذار عليها عددا من التوصيات في سياق اعتماد الاغتيالات كحلّ سريع في مواجهة القوى الشعبية، محذرة من العقبات المؤدية للحلّ منها، على سبيل المثال، إفراط «الاعتماد عليها يؤدي إلى فقدان الدولة البعد الاستراتيجي لصراع او التفاوضي عن قضايا هامة في عملية مكافحة التمرد... مضى إدارة الرئيس اوباما في اعتماد الاغتيالات بدل على إخفاق المسؤولين في أخذ التوصيات الواردة في محمل الجدّ.

الرئيس اوباما يتحكّم مباشرة بإصدار قرار الاغتيال من عمده، وفق التوصيات الواردة له كل «يوم ثلاثاء» من الاسبوع من قبل الاجزة الأمنية.

من ضمن التوصيات ايضاً، التحذير من استخدام الاغتيالات بكثافة والتي من شأنها تعصيل هيكلية المجموعات المسلحة واعتماد وحداتها على إبران عناصر قيادية أكثر تشدّداً؛ كما تشهد عليه المجموعات المتولّدة من تنظيم «القاعدة» في اليمن وسورية والعراق والصومال وشمال افريقيا.

المفارقة أنّ تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الإرهاب للعام الماضي حذر من تحديات شبيهة بما سبق، وقال: «خسارة قادة القاعدة في باكستان... سارعت في اتخاذ المجموعة قرار الامركزية في العمل وأدى إلى بروز فصائل أخرى تابعة لشبكة القاعدة لكنها مستقلة في عملياتها وتتمصر جهودها بتحقيق اهداف محلية واقليمية.» بالإيجان القول أنّ التوصيات تطبق ايضاً على تشكيلات الدولة الاسلامية، وأسهمت سياسة أوباما في الاغتيالات في رفع منسوب الدعم لـ«داعش»، بل بفضل عليها.

اعتماد الاستراتيجية الأميركية على عنصر الاغتيالات بطائرات الدرونز، في عهدي بوش الابن وأوباما، لم تمثّر نتائج ملموسة ولم تخلص العراق من تهديد «داعش». وارتفعت معدلات الشك بفعالية عمليات وكالة الاستخبارات المركزية، خاصة في ظلّ تعاونها الصراح مع «الموساد» لاغتيال عناصر قيادية.

ترميم الميزان المعنوي

تبقى العمليات الأمنية والاعتقالات وسيلة مفضلة للكيان الصهيوني، الوكيل للاصيل الأميركي، مع تراجع قدراته على ردع واستنزاف أطراف معسكر المقاومة. في ظل اكتشاف عجزه عن تحقيق اهدافه في الحروب التي يشنّها خاصة منذ إرغامه على الانسحاب من معظم اراضي الجنوب اللبناني المحتلة من عام 2000.

ويمكن الاستنتاج في حالة الصراع العربي- الصهيوني، وتحديداً في حالة المجابهة مع حزب الله، أنّ العمليات الأمنية والاعتقالات تشكل وسيلة لترميم ما يعتبره القادة «الاستراتيجيون» انكساراً او انهياراً في ميزان الحرب النفسية والمعنوية كلما سجلت المقاومة صمودا أو إنجازا ميدانيا أو انطلق قائدها السيد حسن نصر الله تحديدا جديدا او تهديدا تعتبره وجوديا لها.

ومع كل جولة مواجهة بين معسكر المقاومة والكيان المحتل وداعميه يبدو تماسك الحاضنة الشعبية للمقاومة أقوى وأكثر استدامة قياسا بقلق وتوتر واهترزاز ثقة مستوطني الاحتلال بمستقبلهم ومصير كيانهم.

لا شك أنّ فقدان معسكر المقاومة قادة وكفاءات مميزة (أمثال الشهيد عماد مغنية) بشكل خسارة مادية ومعنوية كبرى، ولكن التجربة تثبت أنّ المعسكر يخرج من حالة الإحباط والم الخسارة ويتجاوز عمليات الخدر الجبانة. في معسكر المقاومة نجد قوالم القادة المتمرّزين تتجدّد، وفي معسكر الاحتلال يتجدّد الخوف والقلق، وخاصة بعد إعلان قائد المقاومة في لبنان ياسم معسكر المقاومة الغناء قواعد الاشتباك القائمة لتاريخه.